

ارتفعت 21.7 في المئة مقارنة بنفس الفترة من العام السابق

«الشان»: مؤشرات سيولة البورصة لم تتأثر بانتشار وباء «كورونا» منذ بداية 2020

■ 72.3 في المئة

من الشركات

المدرجة تباع

بخصم على قيمة

أسهمها الدفترية

بما يعادل أو يزيد

كثيراً على 30 %

■ قطاع المصارف تصدّر القطاعات

النشطة في حجم السيولة ومعدل نموها

ما بين الشهور الأربعة الأولى من السنتين

2019 و 2020

■ هناك 7 قطاعات بالبورصة تحتاج للغربة

وخفض عدد من شركاتها غير السائلة

الجاري مقابل 5.3% لنفس الفترة من عام 2019، وزادت سيولته المطلقة ما بين الفترتين من نحو 136.7 مليون دينار كويتي إلى نحو 243.4 مليون دينار كويتي، أي بنمو في السيولة المطلقة بحدود 78%.

خمس القطاعات سيولة والذي يقل مساهمته في السيولة على مساهمته في القيمة الرأسمالية، هو قطاع العقار، وتراجعت نسبة سيولته إلى نحو 5.2% خلال الفترة ذاتها من العام الجاري مقابل 6.2% لنفس الفترة من عام 2019، بينما ارتفعت سيولته المطلقة قليلاً ما بين الفترتين من نحو 159.2 مليون دينار كويتي إلى نحو 163.8 مليون دينار كويتي، أي بنسبة نمو بحدود 2.9%، وعلى النقيض تماماً، 7 قطاعات أخرى لم تتعد مساهمتها في سيولة البورصة لما مضى من العام الجاري وحتى نهاية ابريل 2020 نحو 3%، أعلاها قطاع المواد الاستهلاكية وبلغت سيولته 44.1 مليون دينار كويتي، وأدناها قطاع الرعاية الصحية بقيمة لا تذكر وبنحو 691 دينار كويتي فقط، بينما بلغت مساهمة القطاعات السبعة في قيمة البورصة الرأسمالية نحو 7.8%، وتعتقد أن غربة تلك القطاعات وخفض عدد من شركاتها غير السائلة هدف مستحق.

الاداء الأسبوعي لبورصة الكويت

كان أداء بورصة الكويت خلال الأسبوع الماضي أقل نشاطاً، حيث انخفض مؤشر كل من قيمة الأسهم المتداولة، وكمية الأسهم المتداولة وعدد الصفقات المبرمة، وكذلك انخفضت قيمة المؤشر العام (مؤشر الشال)، وكانت قراءة مؤشر الشال (مؤشر قيمة) في نهاية تداول يوم الخميس الماضي قد بلغت نحو 407 نقطة، بانخفاض بلغت قيمته 15.3 نقطة ونسبته 3.6% عن إقبال الأسبوع الماضي، بينما ظل منخفضاً بنحو 146.2 نقطة أي ما يعادل 26.4% عن إقبال نهاية عام 2019.

تصنّف قطاع المصارف حجم السيولة ومعدل نموها ما بين الشهور الأربعة الأولى من السنتين 2019 و 2020، من حيث حجم السيولة، فقد تصدّر القطاع المصرفي بنحو 65.4% من سيولة البورصة خلال يناير وحتى نهاية ابريل من العام الجاري بعد أن كان نصيبه منها 65.9% لنفس الفترة من عام 2019، وبالمثل أي بقيمة تداولاته، ارتفعت سيولته من نحو 1.693 مليار دينار كويتي حتى نهاية ابريل من عام 2019، إلى نحو 2.044 مليار دينار كويتي حتى نهاية ابريل من العام الجاري، أي زادت بنحو 20.7%. بينما انخفضت قيمته الرأسمالية -السوقية- ما بين الفترتين بنحو 12.6%، وبلغ نصيب مساهمته في قيمتها نحو 58.3% بعد أن كان نحو 59.1% في ابريل 2019.

ثاني أكبر القطاعات سيولة والذي يفوق مساهمته في السيولة على مساهمته في القيمة الرأسمالية هو قطاع الصناعة، حيث حصد القطاع نحو 9.5% من سيولة البورصة منذ بداية العام الجاري حتى نهاية ابريل 2020 مقابل 7.2% لنفس الفترة من عام 2019، وزادت سيولته المطلقة ما بين الفترتين من نحو 186.3 مليون دينار كويتي إلى نحو 297.1 مليون دينار كويتي أي بنمو مطلق بحدود 60.4%.

ثالث أكبر القطاعات سيولة والذي يفوق مساهمته في السيولة على مساهمته في القيمة الرأسمالية أيضاً هو قطاع الخدمات المالية، بينما تراجعت سيولة هذا القطاع إلى نحو 9.1% من سيولة البورصة خلال الفترة ذاتها من العام الجاري مقابل 11.5% لنفس الفترة من عام 2019، وانخفضت سيولته المطلقة ما بين الفترتين من نحو 296.7 مليون دينار كويتي إلى نحو 283.3 مليون دينار كويتي، أي تراجعت السيولة بنحو 4.5%.

رابع أكبر القطاعات سيولة والذي يقل مساهمته في السيولة على مساهمته في القيمة الرأسمالية هو قطاع الاتصالات، حصد القطاع نحو 7.8% من سيولة البورصة خلال الفترة ذاتها من العام



البورصة تشهد نشاطاً ضعيفاً خلال الأسبوع الأخير

97% من سيولة البورصة في الشهور الأربعة الأولى من العام الجاري، وزادت من سيولتها بعد أن كان نصيبها من السيولة في الشهور الأربعة الأولى من عام 2019 نحو 96.2%، بينما انخفض نصيب القطاعات غير السائلة من 3.8% لنفس الفترة في عام 2019 إلى نحو 3.0% في العام الجاري، ضمن القطاعات النشطة

القطاع	القيمة السوقية للقطاعات في نهاية ابريل 2019 و 2020 (بمليون دينار كويتي)	النمو	القطاع	القيمة السوقية للقطاعات في نهاية ابريل 2019 و 2020 (بمليون دينار كويتي)	النمو
المصارف	18,781,313.99	38.3%	الصناعة	18,210,094.97	59.1%
الخدمات المالية	3,082,840.219	10.6%	الخدمات المالية	2,761,598.599	9.5%
العقار	2,401,337.576	9.0%	العقار	3,320,941.766	9.9%
المواد الأساسية	2,320,407.032	8.1%	المواد الأساسية	2,894,182.431	8.0%
الرعاية الصحية	1,808,880.803	6.9%	الرعاية الصحية	1,872,338.538	5.8%
الخدمات استهلاكية	880,884.720	2.2%	الخدمات استهلاكية	1,094,885.072	9.2%
التأمين	422,108.762	1.5%	التأمين	477,087.181	1.5%
القطاعات غير السائلة	887,388.846	1.9%	القطاعات غير السائلة	302,279.057	1.5%
الخدمات المالية	342,345.705	1.2%	الخدمات المالية	343,719.200	1.1%
العقار	226,480.113	0.8%	العقار	241,821.879	0.7%
المواد الأساسية	223,782.005	0.8%	المواد الأساسية	208,157.801	0.6%
الرعاية الصحية	8,840.000	0.02%	الرعاية الصحية	9,000.000	0.02%
الخدمات استهلاكية	28,805,726.33	100%	الخدمات استهلاكية	32,495,880.88	100%
المجموع			المجموع		

جدول يوضح القيمة السوقية للقطاعات

القطاع	القيمة السوقية للشهور الأربعة الأولى لعامي 2019 و 2020 (بمليون دينار كويتي)	النمو	القطاع	القيمة السوقية للشهور الأربعة الأولى لعامي 2019 و 2020 (بمليون دينار كويتي)	النمو
المصارف	1,692,840.83	65.4%	الصناعة	1,692,840.83	65.4%
الخدمات المالية	283,268.921	11.5%	الخدمات المالية	283,268.921	11.5%
العقار	249,422.188	5.8%	العقار	249,422.188	5.8%
المواد الأساسية	263,774.582	8.2%	المواد الأساسية	263,774.582	8.2%
الرعاية الصحية	44,071.813	1.4%	الرعاية الصحية	44,071.813	1.4%
الخدمات استهلاكية	21,343.610	1.0%	الخدمات استهلاكية	21,343.610	1.0%
التأمين	17,464.118	0.6%	التأمين	17,464.118	0.6%
القطاعات غير السائلة	20,817.385	0.7%	القطاعات غير السائلة	20,817.385	0.7%
الخدمات المالية	1,077.582	0.1%	الخدمات المالية	1,077.582	0.1%
العقار	32,389	0.002%	العقار	32,389	0.002%
المواد الأساسية	691	0.001%	المواد الأساسية	691	0.001%
الرعاية الصحية	1,125,987.08	100%	الرعاية الصحية	1,125,987.08	100%
الخدمات استهلاكية	2,589,059.46	100%	الخدمات استهلاكية	2,589,059.46	100%
المجموع			المجموع		

جدول بياني توضيحي

■ يتوجب الحد من العرض غير الضروري

عن طريق غربة الشركات المدرجة

وتعزيز جانب الطلب

■ القطاعات الخمسة السائلة حصدت

97 % من سيولة البورصة في الشهور

الأربعة الأولى من العام الجاري

أوضح تقرير «الشان» الأسبوعي أن من أهم مؤشرات البورصة هو مؤشر سيولتها، وتحتت بورصة الكويت بعد إعادة تنظيمها من رفع مستوى سيولتها بشكل جوهري، ولم يؤثر انتشار وباء كورونا على مؤشرات السيولة خلال الشهور الأربعة الأولى من العام الجاري، حيث ارتفعت سيولتها بنحو 21.7% مقارنة بسيولة الشهور الأربعة الأولى من عام 2019، وزاد بنحو 213.1% للشهور الجاري عن الفترة المماثلة من عام 2018، بينما آثرت سلباً على مؤشر السوق العام الذي تراجع بنحو 11.6% خلال نفس الفترة، أي أن ارتفاع السيولة والخسائر الرأسمالية التي تبعتها انعكست سلباً على أسعار الشركات السائلة، وربما سلباً على الشركات غير السائلة وعدها أكبر بكثير.

ونظرة على هوامش فروق أسعار الأسهم في السوق وقيمها الدفترية، ربما تكون كافية لبدءاً جهد منظم ومحترف لتقليصها لصالح الشركات غير السائلة، وذلك قد يتحقق بتسويق جدوى الاستثمار فيها من خلال دعم سيولتها، وتشير الأرقام من واقع البيانات المالية المنشورة حتى 31/12/2019 إلى أن 10 شركات مدرجة، أو نحو 5.8% من عدد الشركات المدرجة، تفوق أسعار أسهمها في السوق ضعف قيمتها الدفترية (13 شركة أو نحو 7.4% من عدد الشركات المدرجة في نهاية ابريل 2019) ونحو 21 شركة أخرى تفوق أسعار أسهمها في السوق قيمتها الدفترية بما يراوح بين 99%-1% (26 شركة أو نحو 14.9% من عدد الشركات المدرجة في نهاية ابريل 2019)، أي أن 31 شركة فقط أو 17.9% من عدد الشركات المدرجة تفوق أسعار السوق لأسهمها قيمة السهم الدفترية (39 شركة أو نحو 22.3% من عدد الشركات في نهاية ابريل 2019).

في المقابل، هناك 93 شركة أو نحو 53.8% من عدد الشركات المدرجة تباع بخخص عن قيمة السهم

جدول يوضح التغيرات المتوقعة على أداء مؤشرات التداول خلال الأسبوع الثالث